12,7٪ نمو أرباح الشركات المدرجة بالربع الأول

استعرض تقرير مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية نتائج الشركات المدرجة في سوق الكويت للاوراق المالية للربع الاول من العام 2014 ، إذ ارتفع صافي نتائج الشركات المدرجة بمعدل 12,7٪ في الربع الاول والتي كانت صافي ارباح بمقدار 485 مليون دينار بالمقارنة مع 431 مليون دينار للربع الاول من 2013 وذلك بنمو مطلق ايجابي بلغ 55 مليون دينار، علما بانه لم يتم الأخذ بالاعتبار في المقارنة المذكورة الارباح الاستثنائية التي حققها «اهلي متحد» خلال الربع الاول من 2013 والبالغة 60,3 مليون دينار الناتجة عن بيع وحدته في قطر. وقد كانت جميع قطاعات البورصة رابحة خلال الربع الاول من 2014 وعددها 13 قطاعا، كما حققت تلك القطاعات نموا ، عدا اربع قطاعات «الرعاية الصحية، الخدمات الاستهلاكية، التكنولوجيا والموازي» والتي تراجعت ارباحها خلال الربع الاول من 2014 بنسب متفاوتة بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي 2013. وقد حقق قطاع البنوك اعلى نمو مطلق في نتائجه في الربع الاول من 2014 بزيادة قدرها 30,7 مليون دينار، تلاه قطاعا الخدمات المالية والصناعية بمقدار 10,5 و10,4 ملايين دينار على التوالي، اما من حيث النمو النسبي في نتائج القطاعات فتركز في قطاعات النفط والغاز بمعدل 46٪ وقطاع التأمين بمعدل 3,6٪ وقطاع الخدمات المالية بنسبة 30٪. اما على صعيد الشركات، فقد تصدر «اهلي متحد» اعلى الشركات المدرجة نموا في الارباح المطلقة في الربع الاول من 2014 بمقدار 11,4 مليون دينار، وذلك باستبعاد الارباح الاستثنائية التي حققها البنك في الربع الاول من 2013 والبالغة 60,3 مليون دينار الناتجة عن بيع وحدته في قطر كما اسلفنا، تلاه «منشآت» بمقدار 6,7 ملايين دينار ثم «تجاري» بمقدار 4,6 ملايين دينار، وفي المقابل كانت «ايفا فنادق» الاكثر تراجعا في النتائج المطلقة في الربع الاول من 2014 بمقدار 9,1 ملايين دينار، تلاها «المدينة» بواقع 5,6 ملايين دينار ثم «ايفا» بمقدار 3,6 ملايين دينار. اما فيما يتعلق في النمو المطلق لربحية السهم في الربع الاول من 2014 بالمقارنة مع ذات الربع من العام الماضي 2013 فكانت «مدار» في المقدمة بنمو مطلق بلغ 50,8 فلسا، تلاها بفارق شاسع «كابلات» و«منشآت» بمقدار 21,0 فلسا لكل منهما ثم «بورتلاند» بواقع 17,8 فلسا، وفي المقابل تصدرت «المشتركة» قائمة الاكثر انخفاضا في ربحية السهم بواقع 18,9 فلسا، تلاها «المعدات» بمقدار 17,3 فلسا ثم «ايفا فنادق» بواقع 16,3 فلسا. وفي ميدان اعلى الارباح المطلقة المحققة في الربع الاول من 2014 فقد تصدر «وطني» القائمة بمقدار 83,9 مليون دينار تلاه «زين» بواقع 55,9 مليون دينار ثم «اهلي متحد» بصافي ربح بلغ 38,5 مليون دينار في حين سجلت «المدينة» اعلى خسارة مطلقة في الربع الاول من 2014 بمقدار 7,1 ملايين دينار تلاها «الامتياز» بمقدار 4,0 ملايين دينار ثم «ايفا فنادق» بخسارة صافية بلغت 3,0 ملايين دينار.وفي مضمار اعلى ربحية مطلقة للسهم حققتها الشركات المدرجة في الربع الاول من 2014 فكانت «بورتلاند» في الصدارة بمقدار 52,5 فلسا، تلتها «اغذية» بواقع 46,3 فلسا، ثم «اتصالات» بمقدار 39,5 فلسا، في حين تكبدت «المدينة» اعلى خسارة مطلقة للسهم في الربع الاول من 2014 بواقع 18,2 فلسا، تلاها بفارق كبير «ايفا فنادق» بمقدار 4,9 فلوس ثم «مدار» بمقدار 4,5 فلوس.

وقد كانت خلاصة التحليلات والمقارنات اعلاه تحقيق 151 شركة ارباح في الربع الاول من 2014 مقابل تكبد 33 شركة خسائر في الربع المذكور بواقع 82٪ للشركات الرابحة و18٪ للخاسرة من الاجمالي كما حققت 115 شركة نموا في نتائج الربع الاول من 2014 بالمقارنة مع الربع الاول 2013 مقابل 69 شركة تراجعت نتائجها وذلك بنسبة 62,5٪ للشركات النامية نتائجها مقابل 37,5٪ للشركات المتراجعة نتائجها، وذلك من اجمالي الشركات المدرجة المعنية في هذا التحليل البالغ عدها 184 شركة، علما بانه تم استبعاد 17 شركة من التحليل المذكور لا يتوافق عامها المالي مع السنة الميلادية، وايضا 4 شركات وهي: «المال، اموال، مواشي، الغذائية» لم تعلن نتائجها للربع الاول من 2014 حتى تاريخه، بالاضافة الى شركتين لم تعلن نتائجهما للعام الماضي 2013، وبالتبعية عن الربع الاول من 2014 وهما: «أولى تكافل، انابيب».

بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة واللائحة الحالية مستمرة حتى التعديل

«هيئة الأسواق» تعدل لائحتها التنفيذية

سنتعاون مع الجهات الرقابية والأطراف المعنية لاستيفاء ملاحظاتهم

اللجنة الإشرافية تعمل على تنسيق ومتابعة المشروع خلال مراحله المختلفة

صالح الفلاح يوقع الاتفاقية مع ممثل أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في أسواق المال

أعلنت هيئة أسواق المال عن قيامها بإعداد الدراسات اللازمة لتطوير اللائحة التنفيذية للهيئة للقانون رقم 7 لسنة 2010، بالتعاون مع أحد المكاتب الاستشارية المتخصصة في أسواق المال، وذلك بعد مرور أكثر من عامين على تطبيقها، وإيمانا من الهيئة بتطوير القواعد القانونية المنظمة لنشاط الأوراق المالية وسعيا منها لمواكبة أحدث التطورات في أسواق المال والمعايير المتعارف عليها دوليا في نشاط الأوراق المالية.

وذكرت الهيئة في بيان رسمي لها أن هناك حاجة ماسة لدراسة تطوير اللائحة لتواكب أحدث التطورات في أسواق المال، وتجدر الإشارة إلى أن الهيئة قد شكلت لهذا الغرض لجنة إشرافية بتاريخ 8 أبريل 2013، التي قامت بدورها باستيفاء ملاحظات القطاعات والإدارات داخل الهيئة على اللائحة التنفيذية ومن ثم إعداد الشروط المرجعية للمكاتب الاستشارية المتقدمة، كما ستتولى اللجنة المشار إليها مهمة التنسيق ومتابعة المشروع خلال مراحله المختلفة. وأفادت الهيئة بأنها ستقوم بالتعاون مع الجهات الرقابية الأخرى والمؤسسات المالية والأطراف المعنية لاستيفاء ملاحظاتهم حول التعديلات المقترحة للوصول إلى قواعد قانونية تحقق أهداف الهيئة، وذلك من منطلق تحقيق أعلى معايير الشفافية والتواصل مع الأطراف ذات الصلة، وتحقيق أفضل حماية للمساهمين والمتداولين من جهة، وتحفظ حقوق المستثمرين من جهة أخرى. واشارت هيئة أسواق المال في هذا الخصوص الى أن اللائحة التنفيذية للهيئة والمعمول بها حاليا سيستمر العمل بها وعلى الكافة مراعاة قواعدها القانونية وأحكامها.

عقاريون: لا تراجع في الأسعار خلال النصف الثاني

كونا: رأى خبراء عقاريون أن السوق العقاري المحلي لن يشهد أي تراجعات سعرية خلال النصف الثاني من العام الحالي نظرا الى استمرار وجود المبررات لتلك الارتفاعات المستمرة.

وأجمع هؤلاء الخبراء في لقاءات متفرقة مع «كونا» حول توقعاتهم لأداء السوق في الفترة المقبلة على أن الجهود الحكومية الرامية الى انهاء القضية الإسكانية ذات أثر كبير في تخفيف الضغوط السعرية لكن يجب ترجمة تلك الجهود على أرض الواقع لتبدأ الأسعار بالانخفاض.

وقال الخبير العقاري أحمد بهبهاني ان هناك أثرا إيجابيا لتصريحات المسؤولين أخيرا حول تحرير مساحة تقارب الـ 70 مليون متر مربع من الأراضي الخاضعة لمؤسسة البترول الكويتية لتخصيصها منطقة سكنية جنوب مدينة سعد العبدالله التي تتسع لنحو 43 ألف وحدة سكنية.

وأضاف بهبهاني ان نشاط القطاع السكني يمكن ان يهدأ قليلا لأن المواطن سينتظر ما ستؤول إليه تلك التصريحات لكن مع غياب تسريع عملية توزيع الأراضي فإن الأسعار لن تنخفض في النصف الثاني من 2014.

وأكد ضرورة العمل سريعا على تحرير أراض سكنية جديدة لتستقر أوضاع العقار السكني قليلا لأن الأسعار الحالية للعقار السكني لم تعد تحتمل إذ ان سعر المتر المربع في مناطق جديدة كالفنيطيس تجاوز الـ 750 دينار كويتي، وذلك لا يعني أي انخفاض، إلا إذا تم توزيع أراض في مناطق جديدة وبصورة سريعة على المواطنين المستحقين للرعاية السكنية.

واستبعد ان يتم ذلك خلال النصف الثاني من هذا العام متوقعا ألا تنخفض الأسعار، لكن من الممكن ان تنخفض الصفقات من حيث الكمية لا من حيث القيمة، انتظارا لترجمة ما تتبناه الحكومة من قرارات.

من جانبه، قال رئيس اتحاد العقاريين توفيق الجراح ان أسعار السكن الخاص على المدى القصير، لاسيما في المناطق الجديدة نسبيا كشرق القرين والخيران لن تشهد تراجعات بل ستستقر الى حين وضوح الرؤية لما سينتج عنه برنامج الحكومة المعني بالتعامل مع القضية الإسكانية.

وأضاف الجراح ان المشكلة تكمن في أن توزيع الأراضي على المخطط لا يعني أن المنطقة المطروحة مؤهلة للسكن بل تحتاج فترة ليست بالقصيرة لإنشاء البنى التحتية والخدمات «لذلك اعتقد أنه على المدى المتوسط والطويل من الممكن أن تنخفض حدة الأسعار لكن لن يتم ذلك على المدى القصير ولا أعتقد ان الأسعار ستهدأ في النصف الثاني من 2014. ولفت الى الحاجة الملحة لإجراءات أسرع في تخصيص مدن إسكانية جديدة تقوم الحكومة بإنجازها بسرعة لتلبية حاجات المواطنين الراغبين بالسكن، لأن أي تأخير سينتج عنه تكدس الطلبات من جديد وبالتالي ارتفاع الطلب على العقار في مختلف المناطق.

من جهته، رأى رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية للمقاصة العقارية ورئيس اتحاد سماسرة العقار عبدالرحمن الحبيب ان بعض الركود في صفقات بيع العقار السكني «إن كان موجودا فمرد ذلك الى تشديد شروط التمويل من قبل بنك الكويت المركزي فقط وليس لأي سبب آخر». وقال الحبيب ان النصف الثاني من العام الحالي لن يشهد التراخي السعري الذي يتمناه المواطن بسبب استمرار ندرة الأراضي السكنية سواء الخاصة أو الحكومية وقد شهدنا ارتفاعات مستمرة لأراض سكنية كانت في السابق تعد غير مفضلة للسكن ولكن بسبب شح المعروض ارتفعت أسعارها بشكل كبير، وأوضح ان للمضاربات العقارية أثرا سلبيا واضحا على أسعار العقار السكني وللأسف فإن السوق يعاني قلة التنظيم لاسيما في مجال السمسرة، حيث يعرض بعض الطارئين على هذه المهنة أراض سكنية بأسعار متضخمة، مما لا يساعد في انخفاض الأسعار.

ودعا إلى تنظيم السوق العقاري أسوة بباقي دول المنطقة والى تفعيل دور الشركة الكويتية للمقاصة العقارية لترتيب أوضاع السماسرة المعتمدين، متوقعا ان تختفي بعض السلبيات في السوق ما إن يفعل دور هذه الشركة التي طال انتظارها.

من ناحيته قال مدير إدارة العقار السكني لدى شركة دروازة الصفاة العقارية علي الصفار ان السوق خلال النصف الثاني من 2014 يمكن ان ينتابه بعض الركود بسبب العطلة الصيفية وشهر رمضان المبارك «وهو ما اعتدنا عليه في السنوات الماضية ولكن لا أرى اي نزول في الأسعار حتى نهاية العام». وأضاف الصفار ان الأسعار قد تستقر على ما هي عليه الآن من دون نزول ملحوظ لأن العقار السكني تحكمه حاجة الناس للحصول على منزل، لذلك فإن الطلب يفوق العرض في الفترة الحالية «وما لم تقم الحكومة بطرح الأراضي السكنية بشكل مباشر فلا انخفاض يلوح بالأفق».

تقرير «الشال»

32 مليار دينار إيرادات محتملة للعام الحالي

تناول تقرير الشال الاقتصادي الأسبوعي النفط والمالية العامة، إذ بانتهاء شهر مايو 2014، انتهى الشهر الثاني من السنة المالية الحالية 2015/2014، وظل معدل سعر برميل النفط الكويتي، فوق حاجز الـ 100 دولار أميركي، للشهر الحادي عشر على التوالي، أي منذ شهر يوليو 2013.

وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر مايو، معظمه، نحو 103,7 دولارات للبرميل، وهو يزيد بنحو 28,7 دولارا للبرميل، أي بما نسبته نحو 38,3٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 75 دولارا للبرميل.

وكان معدل شهر مايو 2013 من السنة المالية الفائتة 2014/2013 قد بلغ نحو 99,9 دولارا للبرميل.

وكانت السنة المالية الفائتة 2014/2013، التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت، لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 103,5 دولارات.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية، في شهر مايو، بما قيمته نحو 2,5 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما ـ وهو افتراض، قد لا يصدق ـ فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجملها، نحو 30 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 11,2 مليار دينار عن تلك المقدرة في الموازنة. ومع إضافة نحو 2,2 مليار دينار، إيرادات غير نفطية وفقا لمستوى التحصيل الفعلي للسنة المالية الفائتة وليس ذلك المقدر بالموازنة الحالية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية، نحو 32,2 مليار دينار.

تفاصيل أخرى على الموقع الإلكتروني

خبراء منظمة السياحة يعيدون تصنيف المنشآت الفندقية بالكويت

عاطف رمضان

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة أن خبراء من منظمة السياحة العالمية سيزورون الكويت في 14 يونيو الجاري لتقييم وإعادة تصنيف الفنادق والمنشآت الفندقية وعمل معايير جديدة لها. وأضافت المصادر أن وزارة التجارة والصناعة وجهت دعوة لهؤلاء الخبراء بهدف تنظيم قطاع السياحة بالكويت.

وأوضحت المصادر أن الخبراء سيعدون تقارير عن مستوى السياحة في الكويت ومدى التزام المنشآت السياحية بالمعايير العالمية.

ولفتت المصادر الى ان وزارة التجارة ستعقد دورات تدريبية لموظفيها بقطاع السياحة بالاستعانة بخبراء السياحة لتثقيف الموظفين بتطبيق المعايير العالمية في المنشآت الفندقية وكيفية مخالفة المنشآت غير الملتزمة بتلك المعايير سواء من خلال تخفيض تصنيفاتها أو تطبيق الإجراءات القانونية ضدها.

ولفتت المصادر الى أن الخبراء سيجتمعون مع مسؤولي وزارة التجارة والبلدية و«الخطوط الكويتية» واتحادي «الفنادق» و«مكاتب السياحة والسفر» لوضع آلية جديدة لتقييم المعايير وجودة الخدمات للمنشآت الفندقية.

كما ستستفيد وزارة التجارة من الخبراء عبر الدراسة التي سيعدونها والتي ستتناول كيفية إجراء الزيارات الميدانية على الفنادق والشقق الفندقية للمحافظة على جودة الخدمات.

«بيتك للأبحاث»: مؤشر السوق الوزني الكويتي مستقر بعد عملية تصحيح

أشار تحليل تقني خاص بـ «بيتك للأبحاث» عن أداء سوق الكويت للأوراق المالية ـ يوضح الشكل البياني أدناه أن أداء المؤشر الوزني لسوق الكويت في أعقاب التحليل الأخير لـ «بيتك» عن المؤشر بتاريخ 17 أبريل 2014 والذي ذكر فيه أن المؤشر لامس أعلى مستوياته منذ شهر نوفمبر 2008 عند مستوى الـ 501,96 نقطة إلا أنه لم يتمكن من الإغلاق فوقها، وذكر التقرير السابق أنه تم تشكيل خط مقاومة بالقرب من مستوى الـ 500 نقطة وأن أي ارتفاع في نشاط التداول سيكون جديرا بدفع المؤشر إلى أعلى من هذا المستوى وباتجاه مستوى المقاومة التالي والواقع عند 530 نقطة. كما ذكر في التحليل أن المؤشرات التقنية كانت عند مستويات التشبع في الشراء، وأنه يمكن أن يكون هناك عكس لاتجاه المؤشر في حالة حدوث عمليات جني للأرباح.

وبعد التحليل الأخير، قام السوق بعكس اتجاهه منخفضا بتأثير جني الأرباح، إلا أن الانخفاض كان محدودا حيث واجه المؤشر مستوى دعم عند 487 نقطة والذي حال دون حدوث المزيد من التراجع. ويتداول المؤشر حاليا ضمن القناة الأفقية الضيقة التي تقع بين 487ـ492 نقطة وذلك منذ بداية مايو 2014 وبالرغم من ذلك، شهد الأسبوع الماضي أداء قويا إلى حد ما، حيث أغلق المؤشر بالقرب من الخط العلوي للقناة وتحديدا عند 493,08 نقطة يوم الاربعاء الموافق 28 مايو 2014.